اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

4 May 2004
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٦ نيسان/أبريل – ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤

تقرير مقدم من إسبانيا تنفيذا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووفقا للوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ (الخطوات الثلاث عشر)، إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

وفقا لما نصت عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في عام ٢٠٠٠ (الفقرة ١٥ (١٢))، تقدم حكومة مملكة إسبانيا فيما يلي تقريرا عن تنفيذ الخطوات المعتمدة لإعمال أحكام المادة السادسة من المعاهدة، فيما يتعلق بالفقرة ٤ (ج) من القرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن ”مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح“.

الخطوة ١: معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

تؤيد إسبانيا أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تأييدا كاملا. وكانت من أوائل الدول التي صدّقت على هذه المعاهدة وهي تدعم بشكل فعال الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتبذل إسبانيا، بمفردها وفي إطار الاتحاد الأوروبي، مساعي دبلوماسية عديدة لدى الدول الأخرى لتشجيع عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء نفاذها. وتوجد في إسبانيا إحدى محطات النظام الدولي للرصد الذي تديره الأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية كما تتحمل إسبانيا جزءا من نفقات تشغيل تلك المحطة.

060504 060504 04-33711 (A)

الخطـــوة ٢: وقف التجارب النووية

إلى أن تتحقق عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ويبدأ نفاذها، يمثل الوقف الاختياري للتجارب النووية أو أي نوع آخر من التفجيرات النووية إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والأمن الدوليين. وتدعو إسبانيا حاليا إلى أن تحافظ الدول الحائزة لأسلحة نووية على الالتزامات القائمة المتعلقة بوقف التجارب النووية وإلى أن تعزز هذه الالتزامات.

الخطـــوة ٣: التفاوض على إبرام معاهدة بشأن إنتاج المواد الانشطارية

دعمت إسبانيا مبادرات مختلفة ترمي إلى اعتماد برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح في جنيف وهي تؤيد استئناف المفاوضات في إطار هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن من أجل إبرام معاهدة دولية تضع حدودا وضوابط لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية: وسيكون من المستصوب على وجه الخصوص أن تتطرق تلك المفاوضات إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية مستقبلا لأغراض الأسلحة النووية. وفي غيبة هذا الاتفاق، تقدر إسبانيا إعلانات الوقف الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية التي صدرت من جانب واحد عن دول حائزة لأسلحة نووية (أو لتكنولوجيا نووية بصفة عامة)، رغم أنها خطوة غير كافية. ومن جهة أخرى، ينبغي أيضا أن يجري في الوقت المناسب تناول مسألة أخرى متصلة بهذا الموضوع وهي معالجة ما هو موجود حاليا من مواد انشطارية مخصصة للأسلحة النووية. وقد أيدت إسبانيا عقد الحلقات الدراسية المتعلقة بهذه المسائل التي نظمها وفد هولندا بصفة غير رسمية في جنيف كما شاركت في تلك الحلقات.

الخطـــوة ٤: نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح

لا شك في أن مسألة نزع السلاح النووي هي من المسائل التي ينبغي أن يكون بوسع مؤتمر نزع السلاح معالجتها على سبيل الأولوية. وترى إسبانيا أنه سيكون من المعقول إنشاء هيئة مخصصة تقوم بتوجيه الاهتمام اللازم لهذه المسألة.

الخطـــوة ٥: عدم الرجوع

من المفهوم لدى إسبانيا أن مبدأ عدم الرجوع ينبغي أن يعتبر مبدأ أساسيا في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. فمصداقية اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة الثنائية والمتعددة الأطراف تتوقف بشكل كبير جدا على عدم الرجوع عنها. وتدعو إسبانيا الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى الالتزام بما يُمليه مفهوم عدم الرجوع هذا فيما تبرمه من اتفاقات على تخفيض الأسلحة النووية وإزالتها.

الخطـــوة ٦: الالتزام الذي لا لبس فيه

يشكِّل الالتزام بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بالصيغة الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي وثائق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، هدفا بالغ الأهمية. وتقدر إسبانيا الخطوات التي اتخذت لتخفيض الترسانات النووية وتحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة جهودها للوفاء بهذا الالتزام.

الخطـــوة ٧: المفاوضات المتعلقة بمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية

لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتجاهل الخطوات الثنائية المتخذة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ولا التطور الذي شهدته تلك الخطوات على مر الزمن. ويشكل نزع السلاح والحد من الأسلحة على النطاق الثنائي إسهاما مهما أيضا في تحقيق السلام والأمن الدوليين. كما أن الشفافية وعدم الرجوع والتحقق عناصر مهمة في هذا الإطار الثنائي كأهميتها أيضا على الصعيد المتعدد الأطراف. وقد أحاطت إسبانيا علما بانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وبإنشاء إطار إستراتيجي جديد بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي منبثق عن اتفاق موسكو وتأمل في أن يتسنى إحراز تقدم في تخفيض الترسانات وكذلك فيما يتعلق بالتحقق والشفافية وعدم الرجوع.

الخطـــوة ٨: المبادرة الثلاثية

تشجع إسبانيا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على الاستمرار والتعجيل بالمفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار المبادرة الثلاثية، حتى يتسنى التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق بين الأطراف الثلاثة على نظام تقوم الوكالة بمقتضاه بالتحقق من فائض المواد الانشطارية المعلن، بما في ذلك إزالته بصورة لا رجعة فيها.

الخطـــوة ٩: التدابير المتخذة من جانب الدول الحائزة لأسلحة نووية

ترى إسبانيا، شأنها في ذلك شأن الأغلبية العظمى لدول المجتمع الدولي، أن الدول الحائزة لأسلحة نووية تتحمل مسؤولية خاصة في الوفاء بالتزاماتها المتصلة بصون السلام والأمن الدوليين. ويتعين في هذا السياق التأكيد، وفقا لما سبقت الإشارة إليه، على أهمية مبادئ الشفافية والتحقق وعدم الرجوع. وسيكون من المستصوب أيضا أن تقوم الدول الحائزة لأسلحة نووية بالإبلاغ الدوري عما لديها من الترسانات ومنظومات النقل واحتياطيات المواد الانشطارية وصادرات التكنولوجيا ذات الاستخدام العسكري. وإذا كان

لا بد من التسليم بأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أبدت دلائل عديدة على أنها تتوخى الشفافية، فإنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن جميع تدابير بناء الثقة وكل ما يُحرَز من تقدم في هذا المجال له أهمية خاصة وطابع ملِّح جدا. وعلى وجه التحديد، لا يمكن تجاهل خطر استعمال أسلحة الدمار الشامل على يد الجماعات الإرهابية. ويقودنا ذلك أيضا إلى القول بأن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية تقع عليها أيضا مسؤوليات هامة في مجال التحقق والشفافية. ومن الأساسي أن يجري، ضمن تدابير أخرى، تعزيز الدور الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي أن تشارك جميع الدول في نظام الضمانات الذي وضعته الوكالة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي وأن تشارك أيضا، انطلاقا من منظور تطوري، في المفهوم الجديد للضمانات المتكاملة أو في أشكال أخرى متطورة عن هذا النظام.

كما ترى إسبانيا أن تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية ينبغي أن يتم بصورة شفافة ولا رجعة فيها.

الخطوة ١٠: اتخاذ الدول الحائزة لأسلحة نووية ترتيبات بشأن المواد الانشطارية

تدعو إسبانيا الدول الحائزة لأسلحة نووية إلى اتخاذ تدابير من جانب واحد أو التوسع فيها لتخفيض ترساناتها النووية وإلى اتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالفائض المعلن من المواد الانشطارية ذات الاستخدام العسكري، ولا سيما إزالته، وفقا لنظم التحقق المناسبة.

الخطوة ١١: نزع السلاح العام الكامل

تشارك إسبانيا بنشاط في جميع المحافل والاتفاقات الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار، فيما يتعلق بالترسانات التقليدية وأسلحة الدمار الشامل، حيث تتحمل التزامات سياسية وقانونية ومالية بشكل كامل في هذا المجال. وإسبانيا عضو أيضا في نظم مراقبة الصادرات. ويشكل التعاون الدولي الوثيق في نظم مراقبة الصادرات هذه، تكملةً مستصوبة تماما وضرورية للنظام العام لنزع السلاح وعدم الانتشار.

الخطوة ١٢: تقديم التقارير

تؤيد إسبانيا تماما مبدأ تقديم تقارير وطنية دورية في إطار عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الخطـوة ١٣: تطوير القدرة على التحقق

تـرى إسـبانيا أن الاتفاقـات والـنظم المتعلقـة بـالتحقق تشـكل عنصـرا أساسـيا للنظـام الـدولي لعـدم الانتشـار ونـزع السـلاح النـوويين. وفي هـذا السـياق، تمثـل التـدابير الـتي تخـدم الشفافية والتحقق وبناء الثقة ركيزة أساسية للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق هدف ''إقامة مجتمع خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه''.